في حوار مع المهندس الاستشاري الدكتور عمر الدملوجي:

مشاريع الاعمار بعد عام ١٩٩١ تحولت إلى ورش عمل لتراكم الخبرة

القسم الثاني

تعرضنا في القسم الاول من الحوار الى الاطار التاريخي لبناء مشاريع البنية التحتية في العراق انطلاقاً من التصورات الأولية لمجلس الاعمار، مروراً بالمنجزات المتحققة في عقد السبعينيات، وانتهاء بالانحسار الذي شهدته مرحلة ما بعد الحروب المتتابعة وفرض الحصار الاقتصادي وغياب التكنولوجيا المتقدمة.

❖وفي القسم الثاني من الحوار نتجه لاجراء مقارنة بين مستوى التدمير في حربي الخليج الثانية والثالثة بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٣ ومتطلبات مواجهة الآثار والانعكاسات واعادة البناء ومقتضيات المستقبل.

مستوى التدمير الشامل

*ابتداء تحدث الدكتور عمر الفاروق سالم الدملوجي عن مستوى التدمير الناجم عن حرب عام ١٩٩١ قائلاً:-

- من المعروف أن العراق تعرض خلال حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ إلى ضربة عسكرية مدمرة شملت المناحي الاقتصادية الأساسية من منشآت صناعية وخدمية وسدود وطرق وجسور، وقد استطاع المهندس العراقي في حينه بعد اتخاذ قرار الاعمار وإعادة البناء أن يستوعب حجم الاضرار الحاصلة، بحيث تحول المشاريع الإعمارية والبنائية إلى ورش ومواقع عمل كبيرة للمهندسين والفنيين والعمال المهرة وغير المهرة من أجل إعادة الاوضاع إلى نصابها، مما أضاف خبرة مكتسبة في مجال الاعمار لمجاميع عمل كاملة داخل البلد يحسب لها الحساب اقليمياً وعالمياً.

الاعمار قرار سياسي واقتصادي

*وسألنا الدكتور الدملوجي عن مجريات الاعمار وإعادة البناء بعد الحرب الأخيرة وتداعياتها، فأجاب بقوله:

- لقد نجمت عن حرب التحالف الأخيرة أضرار بالغة، ولكن تداعياتها اللاحقة أسهمت في توسيع الاضرار وزيادتها بشكل لا يمكن مقارنته مع حرب عام ١٩٩١، ذلك إنه مع نهاية الحرب الاخيرة نشأ فراغ سياسي وانعدام حالة الامن والنظام وسقوط هيبة الدولة، وتبع ذلك اعمال سلب ونهب للممتلكات العامة، ووصل الأمر إلى حرق الكثير من منشآت البنية التحتية مما تسبب في هبوط وتدني مستوى الخدمات المتوفرة للمواطنين عموماً.

لم نشهد حتى الآن الثورة الاعمارية والبنائية المطلوبة

العراق بحاجة إلى موازنة دقيقة في بناء النظام الاقتصادي والاجتماعي الملائم

وعندها سمعنا بتخصيص مبالغ ضخمة ليتم صرفها على مشاريع البنية التحتية في العراق من قبل بلدان مانحة عديدة، من بينها الولايات المتحدة التي أقر الكونغرس فيها مبلغ ١٩,٣ مليار دولار كمنح وقروض، كما أقرت الحكومة اليابانية مبلغاً قدره ٤,٥ مليار دولار، وهكذا الأمر بالنسبة لبريطانيا والاتحاد الاوروبي وغيرها.

إن بدء عملية الاعمار يستوجب توفير مستلزمات أساسية، وفي مقدمتها القرار السياسي الذي لم أجده حاضراً حتى الآن، وأقصد بذلك توفر الحالة الأمنية المناسبة، ووحدة رأي الطرف السياسي الحاكم في إعادة الاعمار، واقناع الفرد العراقي بأن الاستثمارات لفائدته وإن نتيجتها سوف تنعكس بشكل ايجابي حتى على وطنيته، وإن لم يتم توفير الحد الادنى من هذه المتطلبات لا يمكن البدء بالاعمار بسياقات حقيقية.

يجب أن يشعر كل فرد عراقي إنه يشارك بدرجة معينة في عملية الاعمار وإعادة البناء من خلال ابداء الرأي أو العمل المباشر في المواقع وحصوله بالتالي وبشكل حتمي على أجور مناسبة عن هذه العمليات.

أعود وأقول إن الاستثمارات المالية قد خصصت من قبل البلدان المانحة، إضافة إلى ما تدره صادرات النفط العراقي من عوائد سوف تتزايد باطراد مع تحسن الوضع العام وتفاعل العمليات الاقتصادية الأخرى في توفير المبالغ اللازمة لإعادة الإعمار، إلا إننا لم نشهد حتى الآن الثورة الاعمارية والبنائية المطلوبة، كما نسمع إن البلدان المانحة تفضل شركاتها، أو حتى جهات أخرى محسوبة عليها فيما يجب التأكيد على دور ومشاركة الفرد العراقي في العملية الاعمارية ابتداء من المهندسين والفنيين والعمال المهرة وغيرهم، وبخلاف ذلك أظن إن العملية تكون صعبة جداً.

وحسب تصوري الشخصي المتواضع إذا ما قامت حكومة انتقالية في العراق وعملت بشكل دؤوب على إرساء أسس الديمقراطية الحقة من خلال تكوين مؤسسات المجتمع المدني واضفاء الطابع الديمقراطي على الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية، فإنها سوف تنجح في إقامة حكومة منتخبة قادرة على إدارة وتسيير الاوضاع في البلاد وإرسائها على قاعدة ثابتة، أستطيع القول إن الظرف السياسي سوف يتخذ سبيله نحو الاستقرار، وسوف يدفع ذلك الاستقرار الأمني الذي ينعكس بشكل ايجابي على البدء وبشكل قوي بالاعمار والبناء بما يحقق متطلبات رفاهية الشعب العراقي.

قضايا ومواقف

*وسجل الدكتور عمر الدملوجي مواقفه إزاء عدد من القضايا التي تهم الاعمار والتنمية الاقتصادية وشكل النظام الاقتصادي في العراق، مبتدئاً بإمكانية قيام شراكات مع الجهات الاجنبية التي تتولى عقود الاعمار الرئيسة حيث قال:-

- نسمع دائماً عن وجود شركات أجنبية ضخمة ذات سمعة وإمكانات جبارة تروم الدخول في السوق العراقية وغالباً ما تتخوف الجهات الوطنية متمثلة بالشركات والأفراد من دخول تلك الجهات الأجنبية لأسباب عديدة سياسية أو تتعلق بالاستحواذ على السوق العراقية وما إلى ذلك.والحل الامثل يعتمد على اتخاذ قرار من قبل برلمان منتخب حول الشكل الاقتصادي للدولة وما يتبع ذلك بشأن صيغ المشاركة مع الجهات الاجنبية في تصميم وتنفيذ الاعمال. لقد حضرت مؤتمراً حول الخصخصة في العراق شارك فيه عدد من السياسيين والاقتصاديين البارزين من كتلة اوروبا الشرقية التي كانت تخضع لهيمنة الاتحاد السوفيتي السابق، وهؤلاء جميعاً دعوا إلى خصخصة القطاعات الاقتصادية العامة العراقية بشكل سريع دون استطلاع رأي القوى العاملة لهذه القطاعات، وهنا لا بد من التأكيد بأن أي قرار بهذا الصدد يجب أن يتخذ بشكل هادئ وبما يلبي متطلبات الناس وحسب قرارهم في إطار مؤسسات ديمقراطية تحميهم من الممارسات الخاطئة.أنا شخصياً أؤمن بنسبة معينة من خدمات اشتراكية تمنح للمواطن في مجالات الرعاية الصحية وتوفير السكن الملائم ومنح الرواتب وتوفير النقل العام لكبار السن، إلا إنني في نفس الوقت اشعر بضرورة قيام مؤسسات رأسمالية يكون دافعها الربح حتى تستطيع الفعاليات الاقتصادية العراقية منافسة مثيلاتها الاجنبية وتوفير المردود المادي المناسب لمنتسبيها.إن الموازنة الدقيقة بين جانبي المعادلة يجب أن تكون عبر قرارات يتخذها الشعب من خلال برلمان منتخب.وبسبب الظروف القاسية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي مر بها الشعب العراقي تولدت حالات شاذة لم يكن يعرفها في تاريخه، وبضمنها الفساد الاداري وشراء الذمم وتغليب المصلحة الشخصية للفرد على المصلحة العامة، وإن الطريق الانجح لتصحيح هذه الممارسات الضارة يتجلى في تأمين القرار الجماعي الداعم للمراقبة والشفافية في الممارسة، وأنا متأكد إن هذه الحالات سوف تزول مع الزمن عند استعادة المجتمع العراقي عافيته بأذن الله.

دورة البورصة

الحركة التعاونية وبرامج تسويقها للصناعة الوطنية

حسام الساموك

في خضم التحولات الاقتصادية التي شهدها العراق، حين اتيح للمستوردات أن تفرض نفسها على السوق المحلية دون اية اشتراطات كمركية أو نوعية، بات المنتج العراقي في مجال التصنيع محاصراً بعد أن حسمت افضلية عملية التسويق لصالح المنتجات المستوردة، فيما تحقق تراجع واضح المعالم في اولويات تسويق المنتجات الوطنية خاصة أن اشتراطات الجودة قد الغيت تماماً في تقويم المستوردات لتحصل على ارجحية السعر المتدني، مقابل تصاعد كلف الانتاج المحلية لخضوعها - في الاقل - إلى رقابة السيطرة النوعية والمواصفات الفنية والقياسية الدقيقة ناهيك عن المواد الخام عالية الجودة برغم تكاليفها المضاعفة.

إن الواقع الجديد لمخرجات شركاتنا الصناعية يحتم على إداراتها أن تعمل على تأمين اسواق امينة وقادرة على تسويق تلك المنتجات استناداً إلى قدرتها الفائضة على تلبية حاجات المستهلك العراقي وتجاوبها لمتطلبات البيئة المحلية.

في مقابل هذه الحالة، تطالعنا الحالة المزرية التي وصل اليها واقع الحركة التعاونية مقارنة مع ما كانت تلعبه من دور في حياة المواطن العراقي ابان الستينيات والسبعينيات حينما كانت الجمعيات التعاونية موضع ثقة واهتمام ذوي الدخل المحدود وعموم شرائح الموظفين والعمال، وهي تلبي كل احتياجاتهم المنزلية وتحقق متطلباتهم المختلفة من ملابس واثاث وسلع معمرة ومستلزمات مماثلة. بفعل ما توفره لهم تلك الاحتياجات باسعار مناسبة وباقساط تتناسب مع مدخولاتهم تستقطع من مرتباتهم بالتنسيق مع المؤسسات التي يعملون فيها، خاصة إن تلك الجمعيات موزعة على اختصاصات تلك المؤسسات فالمعلمون ينضوون في جمعيات المعلمين التعاونية وموظفو البريد والبرق يتسوقون من الجمعية الخاصة بهم، وهذا ما ينطبق على العاملين في وزارة الخارجية أو دوائر الشرطة أو أية مؤسسة مماثلة.

كانت تلك الجمعيات تحظى بأفضلية في عملية الحصول على تلك البضائع من مصانعها أو الجهات التي تستوردها لتباع بسعرها المقرر دون أن تحمل بالفوائد المتعارف عليها في حالات تقسيط دفعات التسديد.

إن ما يواجه الحركة التعاونية من دور أن تتبنى برنامجاً متعدد النشاط يبرم مع الشركات الصناعية الفاعلة مثل شركات الصناعات الخفيفة والهلال والصناعات الالكترونية والدراجات والأنابيب يتضمن عقوداً تلزم كل طرف بما يسهل تنفيذ الصفقات ويلبي كل ما يخدم تطلعات المستهلك العراقي في ضوء ثقته المعهودة بصناعته الوطنية التي كانت على الدوام ملبياً أميناً لحاجاته الأساسية.

ضمن هذا الاطار يمكن للحركة التعاونية أن تتحول إلى مسوق رئيس لمخرجات كل مصانعنا، خاصة أن غالبيتها ينتمي إلى القطاع المختلط حين يلتقي القطاعان العام والخاص في تسيير شؤونها وبالتالي تلتقي مصالحهما في هذا الميدان لتطوير وسائل الاداء وتوفير محفزات التطور وتصعيد الانتاج.

ومن المهم أن نشير إلى ضرورات توفير تلك الشركات والمصانع محفزات مضافة لتعزيز اقبال المستهلك على تفضيل الصناعة الوطنية مع ما اهلتها اشتراطات الجودة وملائمة البيئة المحلية وتلبيتها ذوق المستهلك. لتتبنى أنماطاً اخرى من الخدمات المضافة، مثل توفير ضمانات أكيد تستحق احتفاء المواطن بمنتوجه الوطني ناهيك عن اهمية تحقيق شوط اكبر في ميدان خدمات ما بعد البيع والتي تتضمن استقبالاً مريحاً للمستهلك الذي تتعرض بصناعته للخلل، علاوة على توفير قطع الغيار والمستلزمات الاخرى المختلة.

إن نهوض مصانعنا باحترام رغبات المستهلك لا شك إنه يعزز مبدأ المفاضلة الذي يسعى المستهلك العراقي لتأكيده في معرض اعتزازه بضاعته الوطنية. كما إن توجه الحركة التعاونية ببرنامج مشترك مع مصانعنا وشركاتنا لا بد أن يلعب دوراً مؤثراً في مواجهة الهجمة الاقتصادية الوافدة ويحقق أروع ما نتطلع إليه في ضمان سلامة تدفق منتجاتنا الوطنية وانسيابيتها المضمونة في السوق المحلية وإقبال المستهلك على اقتنائها بثقة واعتزاز.

رد شركة اسياسيل للاتصالات وتوضيح من (المدى)

لقد شكل صدور صحيفة المدى املاً مشروعاً لدى الكثيرين لرؤية نهج ملتزم بالقضايا والمصالح الواسعة للعراقيين بمختلف اطيافهم وللالتزام المهني والاخلاقي العالي في الصحافة العراقية اضافة للاتزان والابتعاد عن تقاليد صحافة الاثارة. ولقد كانت الصحيفة والحق يقال امينة لمثل هذه الامال، ولكن وللاسف وفي الخبر موضع التوضيح جانبت الصحيفة حسن التروي والتدقيق عندما روجت لاتهام خطير لمواطنيين عراقيين بالتواطؤ مع ايتام صدام وواجهاته المالية للاستحواذ غير المشروع على عقد خدمة الهاتف "بالتلاعب على عطاءات طرحتها وزارة الاتصالات العراقية وسلطة الائتلاف المؤقتة" وان "الفائزون بعطاءات الهاتف الخلوي العراقي هم الممولون الرئيسيون لصدام ومساندوهم المصريون والكويتيون والعراقيون... شركات صينية مثل شركة هواوي التي نشطت في ظرف الحصار الاقتصادي على العراق"، "وان هناك دليلاً موثوقاً به يكشف بان مؤامرة قد حيكت من قبل آوجي لتقديم رشاوى لترتيب منح عقود امتياز الهاتف الخلوي التي تغطي ثلاث مناطق جغرافية في العراق، مستغلاً علاقاته وشركات واجهة لتصميم بناء شبكة الهاتف في ثلاث قطاعات في العراق"، حسبما جاء في الموضوع الذي تبنته الصحيفة.

اننا وبقدر تعلق الامر بشركتنا شركة (اسياسيل) صاحبة امتياز المنطقة الجغرافية الشمالية احد العقود الثلاثة والمتعاقدة مع شركة هواوي الصينية ، لنستنكر اشد الاستنكار هذه الاتهامات ونكذبها جملة وتفصيلاً، وهي صادرة عن جهات حاقدة فاقدة للصواب والرشد وتريد ان تبتز الاخرين بهذه الدعاوى والافتراءات. ولتوضيح الحقائق نبين:

١- ان شركة اسياسيل ومقرها في السليمانية قد قامت وفي احلك ظروف الحصار المزدوج الذي كانت تعاني منه كردستان بانشاء اول وانجح خدمة هاتف خلوي في السليمانية عام ١٩٩٩ وهي مملوكة وبالكامل لثلاث شخصيات كردية عراقية من اهالي السليمانية ويشهد لها الجميع بتفوق الاداء

٢- وعند اعلان مقاولات خدمة الهاتف الخلوي اتفقت شركة اسياسيل مع الشركة الوطنية للاتصالات (كويتية) وبنك الخليج المتحد في البحرين، على التقدم للمشاركة بعطاء المنطقة الجغرافية الشمالية وبنسبة ٥١٪ لشركة اسياسيل و ٤٠٪ للشركة الوطنية للاتصالات الكويتية ٩٪ لبنك الخليج المتحد، وهي الشركة الوحيدة بين من فاز بالعطاءات التي يملك العراقيون اغلب اسهمها.

٣- وقد تم تحليل العطاءات المتنافسة لدى الجهة المختصة في سلطة الائتلاف المؤقتة، ثم احيل الموضوع برمته من قبل سلطة الائتلاف الى وزارة الاتصالات لدراسته وللبت النهائي في ارساء العطاءات. وبعد تحليل ومقابلات ومقارنات شاقة مع كافة المتقدمين كان عطاؤنا هو الافضل بين المتنافسين للمنطقة الجغرافية الشمالية واحيلت علينا المقاولة وبشكل اصولي وقانوني في اجتماع علني بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢٢ .

٤- اما فيما يخص شركة هواوي فلقد تم تعاقد شركتنا معها منذ عام ٢٠٠٠ لتحديث وتطوير خدمة الهاتف الخلوي في السليمانية، وكانت هذه الشركة قد رسى عليها عطاء انشاء شبكة هاتف خلوي بـ ٢٩ الف خط بموجب مذكرة التفاهم إلا ان الشركة لم تنفذ العقد بعد تعرضها لضغوطات منعتها من دخول سوق العراق في حينه باسم الحصار وبالفعل فقد ادى ذلك الى ادخالها والشركات الصينية الاخرى في القائمة السوداء لحكومة صدام.

٥- وأخيراً هل يقبل انسان يملك ذرة من العقل ان شريكتنا الشركة الوطنية للاتصالات الكويتية، وهي مملوكة لاناس من اهل النظام هناك والذين حاول صدام قتلهم واذلالهم تقبل ان تكون واجهة له ولا زلامه من بعده!!

وفي الختام نرجو ان يكون ما اوضحناه كافياً لرد هذه الافتراءات الدنيئة وان تتحمل صحيفة المدى المسؤولية الكاملة عن هذا الموقف الغريب اتجاه صديق يكن لها كل الاحترام، ومن اجل اعلاء راية الحقيقة وعدم الوقوع في فخ من يريدون ان تذهب خيرات العراق الى الكواسر والوحوش الضارية والذين هالهم ان ينافسهم العراقيون ويتفوقوا عليهم في ساحة المنافسة المفتوحة فيبثوا سمومهم لفشلهم في منعنا من شرف المساهمة في اعادة اعمار بلدنا وتقدمه.

ودمتم.

فاروق مصطفى رسول
رئيس مجلس ادارة شركة اسياسيل للاتصالات

توضيح من (المدى)

إننا في الوقت الذي نعتذرفيه عن أية إساءة الحقت بشركة آسيا سيل، نؤكد أن هذه الإساءة لم تكن مقصودة، فقد جاءنا موضوع مترجم عن مجلة أميركية يبدو إنها قامت بخلط الحابل بالنابل، وقد نشر الموضوع ضمن حالة نعرفها جميعاً، مليئة بالشائعات والشكوك، ولاسيما في موضوع الاتصالات. إننا نعد الشركة بإجراء تحقيق في هذا الشأن متمنين لها النجاح في عملها خدمة للعراق والعراقيين.

فائض الميزانية الأميركية ١٧,٦ مليار دولار في نيسان

أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية تحقيق أول فائض شهري في ميزانية السنة المالية الحالية نتيجة لموسم الإقرارات الضريبية في الولايات المتحدة في نيسان الماضي مع أن عجز الميزانية يسير بخطى سنوية قياسية.

وأكد البيان الشهري للميزانية الذي تصدره الوزارة زيادة الإيرادات على النفقات بمقدار ١٧,٦٢ مليار دولار، وهو ما يقل كثيراً عن الفائض في الميزانية في نيسان عام ٢٠٠٣ الذي بلغ ٥١,٠٦ مليار دولار.

وقد بلغ العجز التراكمي في الميزانية خلال الأشهر السبعة الأولى من ميزانية السنة المالية الحالية ٢٨١,٨٥ مليار دولار وهو ما يزيد حوالي ٨٠ مليار دولار مقارنة بالفترة نفسها من السنة السابقة.وكان العجز الاجمالي في ميزانية السنة المالية السابقة

بلغ ٣٧٤,٢٥ مليار دولار وهو أكبر عجز مسجل.

وتوقع خبراء اقتصاديون في وول ستريت أن تسجل الميزانية فائضاً يبلغ ٢٣ مليار دولار في نيسان الماضي، بينما توقع مكتب الميزانية في الكونغرس فائضاً يصل ١٥ مليار دولار.

دعوة لاستخدام النقل التراثي في شارع الرشيد.. ونهر دجلة

شدد السيد ثابت محمد حسن البلداوي امين سر غرفة تجارة بغداد، رئيس لجنتها الاقتصادية على ضرورة معالجة الاختناقات المرورية الحادة في بغداد بناء على كلفتها الاقتصادية والاجتماعية الباهظة.

وقال في تصريح لـ (المدى) إن الاوضاع المرورية السلبية التي تعانيها بغداد في المرحلة الحالية ناجمة عن ضخ اعداد كبيرة من المركبات بصورة غير منضبطة، إضافة إلى غياب التطبيقات اللازمة لانظمة وقوانين المرور لمواجهة الخروقات التي يمارسها الكثير من المواطنين وللأسف دون مراعاة الظروف الاستثنائية التي تكتنف شوارعنا نتيجة لانتشار الحواجز والاستحكامات على نطاق واسع وغلق بعض المسارات الرئيسة الحيوية، فضلاً عما يتركه هذا الحشد الكبير من المركبات، خاصة القديمة، من آثار وانعكاسات بيئية خطرة، الأمر الذي يتطلب جملة من الحلول والمعالجات ذات الطبيعة التقليدية والمستحدثة.

واضاف البلداوي، إننا في الوقت الذي ندعو فيه إلى التطبيق المشدد لانظمة وقوانين المرور من اجل تقليص المخالفات والتجاوزات إلى الحدود الدنيا، نؤكد أهمية العودة إلى استخدام وسائط النقل التراثي في شارع الرشيد لاضفاء الطابع الخاص عليه، وهو ما كان يشكل محط اهتمام مسؤولي أمانة بغداد، والمتخصصين التراثيين والتاريخيين، الذين طالبوا باستمرار أن يكون هذا الشارع أحد رموز بغداد التاريخية والتراثية، واعتقد بهذا الصدد أن اعتماد النقل بعربات الخيول الجميلة والمعدة لهذا الغرض من الصباح وحتى السابعة مساءاً في شارع الرشيد ومنع مرور المركبات فيه خلال الساعات المحددة، يبدو أمراً ملائماً.

أما بالنسبة لنهر دجلة، فأن استخدامه ممراً للنقل على امتداد مساره في بغداد، سيسهم بشكل ايجابي في تخفيف الاختناقات المرورية بحدود معينة، لاسيما في حالة قيام إحدى شركات القطاع الخاص المساهمة بتهيئة اسطول حديث النقل تتميز وحداته بالسرعة، وتوزيع المراسي على مواقع رئيسة بما يتوافق وحاجات الناس، بالإضافة إلى إمكانية تنشيط النقل التراثي بواسطة الزوارق المختلفة.

إن مشكلة النقل في بغداد ترهق المواطنين كثيراً في المرحلة الحالية، وهي مرشحة للتفاقم في المستقبل عند اهمالها وتجاهلها والابتعاد عن دراستها بصورة معمقة وعلى اسس سليمة، وبهذا فانني ادعو إلى عقد مؤتمر موسع لدراسة أوضاع النقل في بغداد ومعالجتها، وأتمنى أن تشارك في هذا المؤتمر الاجهزة المختصة في وزارة الداخلية ودائرة المرور العامة ووزارة البيئة ووزارة العلوم والتكنولوجيا وأمانة بغداد والجامعات والمنظمات المهنية التخصصية والجماهيرية، لأن موضوع النقل يهم الجميع ولا بد من مشاركة كل الاطراف في التصدي للاثار والانعكاسات التي يتركها على واقع بغداد ويرهق مواطنيها.